مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: مستقبل الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران وتأثيراتها الإقليمية
اسم الكاتب: أ.م.د. عامر هاشم عواد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1072
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 16:31 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مستقبل الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران وتأثيراتها الإقليمية

The Future of American Strategy Towards Iran & Its Regional Impacts

الكلمة المفتاحية : **الاستراتيجية الأمريكية، إيران، تأثير إقليمي**

Keywords: American Strategy , Iran, Regional Impacts.

أ.م.د. عامر هاشم عواد

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد

Assistant Prof. Dr. Amer Hashim Awad
Center for Strategic and International Studies - Baghdad University
E-mail: dramerhashim@yahoo.com

ملخص البحث

منذ إعلان الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، وإيران تنظر للولايات المتحدة بوصفها الشيطان الاكبر، ولذلك فأن الحالة العامة للعلاقات بين الجانبين سادها العداء وعدم الثقة، وهي حالة استمرت كلياً حتى عام ١٩٩١، وجزئياً حتى عام ٢٠٠٣، عندما اشر الاحتلال الأمريكي للعراق تعاوناً غير مسبوق بين كل من الولايات المتحدة وإيران.

إلا أن الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بقيت حذرة، لاسيما مع نشوب أزمة البرنامج النووي الإيراني التي ظهرت بعد اكتشاف بناء إيران لمنشأتين نوويتين لم تصرح بهما لوكالة الطاقة الذرية، واستمرت الأزمة لحين التوصل إلى الاتفاق الشهير بين الجانبين عام ٢٠١٥. سيناقش البحث التطور الذي طرأ على الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران، وعلاقة ذلك بالمنطقة الاقليمية، واحتمالات المستقبل، هل سيكون للتقارب الإيراني الأمريكي أثاراً سلبية أم ايجابية؟ وكي سينعكس ذلك على المشاريع الأمريكية حول المنطقة؟ وهل سيشمل ذلك إيران؟

المقدمـــــة

منذ الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩، والعلاقات الايرانية الأمريكية يسودها الشك والريبة والتخوف، رغم بعض دلائل التعاون وإن كانت قليلة، ولنتذكر صفقة إيران غيت مثلاً، إذ لا يمكن أن تكون حالة الصراع المطلق هي السمة الطاغية، وهذا أمر طبيعي في العلاقات الدولية.

ولأن العلاقات الايرانية الأمريكية كانت هكذا، نجد أن الولايات المتحدة حاولت اطالة امد الحرب الايرانية العراقية لأطول وقت ممكن، على قاعدة لا غالب ولا مغلوب، وبهدف تدمير البنية التحتية لأقوى قوتين عسكريتين في المنطقة –إذا ما استثنينا الكيان الصهيوني– ، لذلك طالت الحرب ثماني سنوات استنزفت قوى الدولتين واخرت عجلة النمو فيهما لسنوات طويلة قادمة.

الخلاف الإيراني الأمريكي استمر، ولكن الذي دخل بصفته عاملاً جديداً في العلاقة هو عامل وجود المصالح المشتركة حول الاحداث في المنطقة، وبدأ هذا التخادم منذ حرب الكويت ١٩٩١ صعوداً، ولا يزال مستمراً إلى وقتنا الحاضر (٢٠١٦)، رغم كل التصعيد الاعلامي .

إن المصالح الأمريكية الايرانية المشتركة لم تقتصر على العراق، بل اتسعت لتشمل قضايا كثيرة في المنطقة العربية، حتى اخذت التفاهمات المشتركة ترسم قوساً من المصالح الممتدة يبتدأ رأسه في لبنان ويستمر ليكمل دورته عند سوريا والعراق والخليج لينتهي رأسه الثاني عند اليمن. ومن ثم اصبح قوس المصالح الايرانية الأمريكية المشتركة واضحاً في مرحلة التغيير العربي.

وإذا كان بعض يراوده الشك حيال حقيقة التخادم الإيراني الأمريكي، إلا أن ظهور داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، كان العامل الاكثر حسماً في كشف هذا الملف بصورة علنية، إذ ادى ظهور داعش بوصفه تنظيماً اكثر فاعلية من بعض الدول، يمتلك ثروات طائلة ويسيطر على مساحة جغرافية كبيرة، ويضع يده على خزين نفطي ممتد من العراق إلى

سوريا، إلى كشف التخادم الثنائي، وعبر عن ذلك علناً السيد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري حينما قال "أن هناك مصلحة مشتركة بين إيران والولايات المتحدة في مواجهة داعش وإن لم يكن ذلك ليصل لمرحلة التنسيق المشترك". واعتقد إذا كان كيري صدق في النصف الأول من كلامه، فإنه لم يكن كذلك في النصف الثاني، فالتنسيق الأمريكي الإيراني ليس غائباً ويتم عن طريق اطراف اخرى.

وعليه، وبسبب من تطورات متلاحقة سريعة، ما عاد الحديث عن خيار العمل العسكري المحتمل ضد إيران، أو الحديث عن عدائية متوسعة، واقعياً، فبسبب من التطورات الحاصلة في لبنان وسوريا والعراق واليمن، وبسبب مواقف الإدارة الأمريكية التي توصف بالتردد والحذر، وتصاعد قوة داعش، تزايدت احتمالات توسع التخادم المشترك.

إن ظهور داعش وازدياد تأثيرها شكل عاملاً معجلاً في الكشف عن هذا الموضوع، وعندما اشتعلت الثورة السورية وهددت نظام الرئيس بشار الاسد، اسهمت المصالح المشتركة في أن تخفف الولايات المتحدة ضغطها على الرئيس السوري، على أن لا تنتهي الحرب في سوريا بغلبة أي طرف، وهو أمر لا يقصد منه إلا الوصول لتفتيت سوريا في مرحلة قادمة.

كذلك الحال مع اليمن، فلم تكن سيطرة الحوثيون على العاصمة صنعاء لتتم بدون موافقة أمريكية (وهذا ما يفسر الصمت الخليجي)، والا كيف نفسر مثلاً أن الطائرات الأمريكية تصل إلى مخبأ العولقي وهو أحد أبرز قيادات القاعدة وتوجه إليه ضربة قاتلة، بينما يترك الحوثيون ليسيطروا على مرافق الدولة في اليمن، ويرفضون قرار مجلس الأمن الدولي بالتراجع، بل ويفرضون الاقامة الجبرية على الرئيس منصور هادي وعلى أعضاء الوزارة، ويصبحون هم الحاكم الفعلي لليمن.

وإذا كانت جل الآراء تتفق على أن الولايات المتحدة راضية عما حصل في اليمن، فأن السؤال الاساس هو لماذا؟ وباختصار، إذا كانت الاجابات تتمحور حول ثلاثة اجتهادات، الأول العمل على موازنة المحاور في اطار سياسة المحاور الجاري تشكيلها، والثاني ما يتعلق بالملف النووي الإيراني وما تريده الولايات المتحدة من تنازلات إيرانية في قضية الملف

النووي الإيراني، والثالث أنها خطة أمريكية هدفها النهائي تشتيت القوة الإيرانية في جبهات متعددة. اقول إذا كانت الآراء تتفق على أن الولايات المتحدة موافقة على ما يحصل، فأن القضية الابرز هي تأثير ذلك التخادم على مستقبل المنطقة، وأنا اجده تأثيراً سلبياً لن يخدم المنطقة على الاطلاق، بل سيشعل الفتن فيها لاسيما الفتنة الطائفية، وسيصل بالمنطقة إلى مرحلة التفكيك. وضمن هذا الاطار، نستحضر تلك الدراسة التي قام بها ماثيو بوروز، مدير إحدى المبادرات الاستراتيجية بمعهد برنت سكوكروفت للأمن الدولي، بعنوان "الشرق الأوسط عام ٢٠٢٠: دور الشرق الأوسط في تشكيل الاتجاهات العالمية"، وتناول فيها ثلاثة سيناريوهات للمنطقة، جاء السيناريو الثاني فيها تحت عنوان "انتشار الطائفية"، وورد فيه "أن التوترات الطائفية الاخيرة في المنطقة، خاصة في العراق وسوريا ولبنان تزيد من فرص قيام حرب شاملة بين القوى السُنّية والقوى الشيعية، وربما تقسم الشرق الأوسط الجديد إلى مجموعات ذات حكم ذاتي على أساس طائفي".

إن تصاعد التوتر السعودي الإيراني بعد اعدام السعودية للشيخ نمر النمر، هو دليل على أن الولايات المتحدة تحضر المنطقة لتوترات طائفية كبيرة. ورغم أن الولايات المتحدة اتفقت مع إيران حول البرنامج النووي الإيراني وخرج كلا الطرفين يرفع شعار الانتصار، حتى ليبدو أن الجليد سائر نحو الذوبان، إلا أن ذلك لا يجعل المرء يجزم بأن التعاون سيكون الاقرب للاستراتيجية الأمريكية من الصراع تجاه إيران، لاسيما وأن الجمهوريين هم الاقرب للرئاسة، ومن ثم فأن الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران ستبقى محل خلاف وتساؤلات.

إن معالجتنا لموضوع البحث يتطلب منا متابعة تطور الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران إلى ما قبل الاتفاق النووي الأمريكي الإيراني أولاً، ومن ثم التعريج على الموقف الروسي من التعامل الأمريكي مع إيران لاسيما البرنامج النووي الإيراني ثانياً، وأخيراً دراسة موضوع الملف النووي الإيراني ومستقبل الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران ثالثاً.

المبحث الأول

نظرة حول تطور الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران لما قبل الاتفاق النووي ٢٠١٥

منذ إعلان الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٨٩، وإيران تنظر للولايات المتحدة بوصفها الشيطان الاكبر، الشيطان الذي تحالف مع القوى الشريرة لتدمير مكتسبات الشعوب المظلومة. إلا أن إدعاء الشيطان الاكبر حول الولايات المتحدة لم يكن ليمنع بعض محطات التعاون السري، وهو أمر لا تخلو منه التحركات الاستراتيجية للدول، ولا يمكن أن يشكل تعميماً للحالة المتماشية بين دولتين، ومن ثم فأن قضية مثل قضية إيران كونترا بين الولايات المتحدة وإيران، حتى وأن كان واقعها التعاون لمصالح مشتركة، إلا أن ذلك لا يلغي أن الحالة العامة للعلاقات بين إيران والولايات المتحدة سادها العداء وعدم الثقة، وهي حالة استمرت كلياً حتى عام ١٩٩١، وجزئياً حتى عام ٢٠٠٣، عندما اشر الاحتلال الأمريكي للعراق تعاوناً غير مسبوق بين كل من الولايات المتحدة وإيران تمخض عنه تولي الحكم في العراق تلك الجماعات التي تربطها وإيران علاقات قوية جداً.

إن القول باستمرارية العداء الجزئي للمدة قبل ٢٠٠٣ توضحت في كلام الرئيس السابق بوش الإبن لاسيما بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١، إذ قال في معرض حديثه عن إيران "أن الكثيرين على يقين من أن الايرانيين يريدون بسط نفوذهم على الشرق الأوسط كله. وأن غاية من غايات ما يسعون إليه في بث العنف لتعويق الاجماع الدولي على برنامجهم النووي ويسعون إلى تخويف الحكومات المعتدلة وكف يدها وحملها على الانكفاء والانسحاب من الشؤون الاقليمية في الشرق الأوسط ليتولى ملء الفراغ انصار الايديولوجية العدوانية والمتطرفة"[١].

ويبدو أن تلك التصريحات لها ما يسندها ولاسيما إذا ما علمنا أن بوش الإبن لديه من المؤسسات ما تعينه على تقوية سلطاته، كما أوضحنا. ولدينا هنا ثلاث مسائل على سبيل

المثال توضح ما تقدم أولاها ضاغط قضية البرنامج النووي الإيراني في دفع الإدارة نحو تعميم استراتيجية مواجهة محددة المعالم، وثانيها ضاغط احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ في دفع الإدارة نحو اعتماد استراتيجية محددة للتعامل مع ابعاد تلك الاحداث، واخيراً استراتيجية الإدارة في التعامل مع القضية العراقية، والوصول بها إلى مرحلة تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣. إلا أن هذه الرؤية لم تمنع الولايات المتحدة من تقديم تنازلات مهمة بعد عام ٢٠٠٣ خاصة في قضية العراق[٢].

أما فيما يتعلق بالحرب الاستباقية على الارهاب التي اطلقها على اوسع نطاق الرئيس بوش الإبن في أثناء مدة حكمه الأولى ٢٠٠١–٢٠٠٥، فيلاحظ أنها قد اسهمت في توليد سوابق خطرة على استقرار النظام الدولي عامة. إذ تبنى ابتداءً الاسلوب الاستباقي ثم تبعه بالأسلوب الوقائي[٣]، وأمام نتائجهما السلبية اتجهت الإدارة نحو الحديث عن العمل المتعدد الاطراف، كما اشرت ذلك أزمة البرنامج النووي الإيراني عامي ٢٠٠٥–٢٠٠٦.

ونتيجة الضغوطات التي مارستها الدول العربية جراء انحراف اهداف التغيير السياسي الأمريكي في العراق والتوسع في معالم الفوضى اقليمياً فضلاً عن المزايا التي حصلت عليها إيران وتوسيع ادوارها إلى درجة باتت تهدد أمن المنطقة كلها، اتجهت الولايات المتحدة، إلى تطمين العرب عبر سياسة الاصلاح والتغيير وأن تدخل الولايات المتحدة مضمون في حالة تعرض أمن المنطقة للخطر[٤]، وإلى الضغط على الحكومة العراقية من اجل ضبط التدخل الإيراني في إدارة شؤون العراق[٥].

إلا أن القضية التي يجب أن لا تغيب عن بالنا، أن الازدواجية الأمريكية حاضرة دائماً، ففي حين نجد بوش الإبن يهاجم إيران في خطاباته، إلا أنه من جهة ثانية يفتح أبواباً خلفية للحوار الثنائي. مثال ذلك اننا نجد بوش الإبن في خطابه عن حال الاتحاد في نهاية كانون الثاني ٢٠٠٦ يستمر بالهجوم على إيران فيقول "إن الأمريكيين لن يحصلوا على الأمن بتخليهم عن التزاماتهم أو تراجعهم وانكفائهم داخل حدودهم. فإذا قررنا أن نترك اولئك القتلة وشأنهم فأنهم لن يتركونا وشأننا[٦]. بل سينقلون ساحة المعركة إلى شواطئنا، فلا سلام

بالتقهقر، ولا شرف في التراجع. على اعدائنا واصدقائنا أن يكونوا متأكدين أن الولايات المتحدة لن تنسحب من العالم وبأننا لن نستسلم ابداً للشر"[٧]. بينما ومن جانب اخر، وفي غمرة وفي الفترة التي كانت تنظر دول الخليج العربي بتخوف من امتداد النفوذ الإيراني في المنطقة، كانت العلاقات الأمريكية–الإيرانية تشهد تحسناً ملحوظاً، ففي الأشهر الأخيرة من رئاسته رفع جورج بوش الإبن مستوى العلاقة مع إيران عن طريق إجراء حوارات غير مباشرة، وعبّر أحمدي نجاد عن ترحيبه بالحوار مع الإدارة الأمريكية في شهر يوليو ٢٠٠٨. وما لبثت صحيفة لوتون السويسرية أن كشفت عن تفاصيل اجتماعات سرية كان يقوم بها ممثلون عن حكومتي واشنطن وطهران في العاصمة السويسرية جنيف خلال الفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٩، وذلك بهدف: "مد جسور غير رسمية للحوار بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، ضمن مبادرة يطلق عليها "تراك٢" والتي تستلهم فكرها من اتفاقيات أوسلو." وأشارت الصحيفة إلى أن الجلسة الأخيرة من هذه المبادرة قد تم عقدها في الفترة الممتدة ما بين ٦ و٨ مارس ٢٠٠٩، وذلك في سرية تامة بسبب طابعها غير المعلن، وشارك فيها عضو من الحكومة الإيرانية ودبلوماسيون مرموقون، وجاء خبر التسريب هذا ليؤكد انتقال العلاقات الأمريكية–الإيرانية إلى مرحلة جديدة من التنسيق والتعاون في ظل إدارة باراك أوباما الجديدة[٨].

ويتفق مع ذلك الطرح السفير *Robert Einhorn* كبير المستشارين في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، والمساعد السابق لوزير الخارجية لشؤون منع انتشار الاسلحة ١٩٩٩–٢٠٠١، أن قرار الإدارة في نهاية ٢٠٠٦ القبول بدخول مفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني بشرط تقديم طهران ضمانات يمكن الوثوق بها في مجال وقف انشطة التخصيب يعد تحولاً لافتاً باتجاه دفع المجتمع الدولي نحو دعم سياسات الولايات المتحدة ... ولاسيما وأن الإدارة ومنذ مدة لم تتحدث عن سياسات واجب اعتمادها لتغيير النظام في إيران بل تتحدث عن ضرورات في تغيير إيران لسياساتها فيما يتعلق بالإرهاب واسلحة الدمار الشامل، وفي العراق وغيرها من القضايا[٩].

ويدعم ذلك التحليل الأستاذ *Clawson Patrick* من معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى الذي لاحظ[١٠]، أن الولايات المتحدة حددت شرط حصول إيران على السلاح النووي بأنه أمر غير مقبول سيدفع الولايات المتحدة إلى استخدام القوة العسكرية لوقفه. وإلى أن اتفق الطرفان حول البرنامج النووي، فأن السلاح النووي كان الامر الوحيد الذي تصفه الإدارة الأمريكية بالأمر غير المقبول. أما خلافه فقد استخدمت الإدارة تعبيرات محددة لوصف التصرفات الايرانية بـ (غير المساعدة، خطوات في الطريق الخاطئ، تصرفات يجب التراجع عنها...). ويدعم ذلك الرأي أيضاً اراء السيد *Joseph Ciprincione* مدير برنامج منع انتشار الاسلحة بمعهد كارنيجي للسلام العالمي، الذي يعتقد، أن الإبقاء على جميع الخيارات مفتوحة من إدارة بوش كان قصده زيادة قوة الموقع التفاوضي للولايات المتحدة عبر زيادة الضغوط على الحكومة الايرانية. فكبار المسؤولين الأمريكيين وبضمنهم نائب الرئيس تشيني يرون ضرورة التحول صوب تغيير النظام الإيراني، ونتيجة لعدم الرغبة في الاقرار بذلك بشكل علني بدت المسألة على النحو الآتي: الإدارة ترغب في السلام، وأنها تُرغم على الدخول في حرب مع إيران أي أنها تلجأ إلى الخيار العسكري بوصفه الخيار الوحيد[١١].

وسبق لوزيرة الخارجية في شباط ٢٠٠٦ أن اعلنت أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ أن ادارة الرئيس بوش ستطلب من الكونغرس تخصيص مبلغ ٧٥ مليون دولار لتمويل برنامج تشجيع الديمقراطية في إيران، عبر تطوير برامج اذاعية وتلفزيونية باللغة الفارسية[١٢].

وبعد أن تولى الرئاسة باراك اوباما عام ٢٠٠٩، أخذت وتيرة التقارب بين واشنطن وطهران تتطور بسرعة أكبر وذلك نتيجة لتبني الحزب الديمقراطي إستراتيجية جديدة تجاه إيران؛ حيث صرح روبيرت غيتس وزير الدفاع الأمريكي السابق في شهر ايار ٢٠٠٩ بأنه يمكن التفاوض المباشر مع إيران بهدف تحسين الأوضاع الأمنية في المنطقة، وما لبثت مراكز الفكر الأمريكي أن التقطت توجهات الإدارة الجديدة فأخذت تنتج مادة مكثفة حول مميزات

التقارب مع إيران مستعينة باللوبي الإيراني النشط في واشنطن، ومن أبرز أقطابه ولي نصر، الذي نشر دراسات عدة أشار فيها إلى أن الولايات المتحدة كان لها الفضل في تأسيس: "أول كيان عربي شيعي في العراق"، وقد فرض ذلك عليها وضع سياسة جديدة في المنطقة الممتدة ما بين لبنان وباكستان، ورأى نصر "أن مصالح الولايات المتحدة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتمكين (الشيعة) في هذه المنطقة، فهؤلاء لم يشكلوا أي خطر إستراتيجي على الولايات المتحدة الأمريكية، بل الجماعات السنية كالقاعدة وطالبان والفكر الوهابي يمثلون الخطر الحقيقي على المصالح الأمريكية"[١٣].

كما تميزت الإدارة الثانية لأوباما بالانتقال من مرحلة "الدبلوماسية الهادئة" إلى مرحلة التعاون المعلن مع نظام طهران وخاصة فيما يتعلق بالشأنين: السوري والعراقي، واستبعاد سياسة التهديد العسكري في معالجة الملف النووي الإيراني، حيث نشرت مؤسسة "راند" تقريراً لحساب سلاح الجو الأمريكي تحت عنوان: "مستقبل إيران النووي: الاختيارات الحرجة للإدارة الأمريكية"، ومثلت هذه الدراسة تغيراً في الرؤية الأمريكية إزاء احتواء إيران؛ حيث تضمن اعترافاً ضمنياً بفشل العقوبات الاقتصادية في إيقاف البرنامج النووي الإيراني وضرورة تبني سياسة جديدة تجاه إيران عبر: "تقديم الحوافز لإقناع طهران بالتخلي عن فكرة إنتاج سلاح نووي، والتخفيف من العقوبات الاقتصادية والتخلي عن مفهوم التهديد العسكري!". وتلقت العلاقات الأمريكية–الإيرانية دفعة قوية لدى تولي حسن روحاني الرئاسة في الثالث من أغسطس ٢٠١٣ حيث دشن عهده بمبادرة للتقارب مع واشنطن. وقد رد الرئيس الأمريكي باراك أوباما على هذه المبادرة بإرسال رسالة ودية إلى نظيره الإيراني، ثم أتبعها بخطاب آخر إلى روحاني يطالبه فيها بكتابه تعهد نصي يعلن فيه أن بلاده لا ترغب في إنتاج أسلحة نووية تمهيداً للتفاوض المباشر وتحقيق انفراجه في العلاقات الثنائية بين البلدين[١٤].

وعلى إثر هذه المراسلات تحدثت دراسة لمعهد واشنطن (٢٠ أبريل ٢٠١٤) عن وجود تحول في المواقف الأمريكية تجاه تقييم الدور الإيراني في المنطقة، أشارت الدراسة إلى

وجود توجهات جديدة لدى البيت الأبيض نحو صياغة إستراتيجية أمنية شاملة للمنطقة بالتفاهم مع إيران، وظهرت نبرة التحول الأمريكي في تصريح وزير الخارجية الأمريكي لدى زيارته بيروت مطلع شهر يونيو ٢٠١٤ عندما دعا إيران وحزب الله للمساعدة على وضع حد للنزاع في سوريا.

ومن خلال استقراء دراسات مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي يمكن تحديد أبرز ملامح التعاون بين واشنطن وطهران في النقاط التالية[١٥] :

– المحافظة على المكتسبات المشتركة في العراق.

– تعزيز التعاون الأمني في آسيا الوسطى.

– محاربة الجماعات المسلحة (الارهابية).

– ترسيخ نظم الحكم الفيدرالية وتوطيد اللامركزية في الجمهوريات العربية المتداعية.

– تمكين الأقليات في البلدان العربية من مؤسسات الحكم والإدارة المحلية.

– التعاون الاقتصادي وخاصة في موارد الطاقة وتأمين المعابر البحرية

إلا أنه لا بد من التأكيد على أن علاقات التعاون هذه تقوم على محاولة دفع إيران لممارسة دور "إيجابي" والعمل على احتوائها وتوظيفها في خدمة المصالح الأمريكية في المنطقة، ولا ترقى هذه العلاقات إلى مستوى التكامل أو تشكيل منظومة أمنية ضد القوى المنافسة، إذ أن السياسة الأمريكية لا تزال ترتكز على مفهوم "الاحتواء المزدوج" واعتماد التدرج والمرحلية في تحقيق الأهداف.

المبحث الثاني

الموقف الروسي من إيران

وتأثيره على الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران

كان لعلاقات إيران المتميزة مع روسيا دوراً مؤثراً في تشكيل وجهة النظر الأمريكية المتعلقة بكيفية التعامل مع إيران. لقد وضعت تلك العلاقات الثنائية خطوطاً للصد أمام أي عمل عسكري قد تقوم به الولايات المتحدة. وكان للمواقف الروسية الحازمة دوراً في أن تفهم الولايات المتحدة أن العمل العسكري سيكون سلبياً ولن يحقق الاهداف المرجوة.

إن من أبرز القضايا الدولية، التي أثرت بشكل أو باخر على طبيعة العلاقات الروسية– الأمريكية هي الملف النووي الإيراني، الذي يعد من اهم نقاط الخلاف بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، فالأخيرة تعتبر روسيا الاتحادية الحليف العسكري لإيران، مما شكل ذلك تهديداً للمصالح الأمريكية والغربية، فروسيا تحاول توظيف الملف النووي الإيراني استراتيجياً في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال عدة اعتبارات هي[١٦]:

١- حاولت روسيا الاتحادية الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية للعدول عن فكرة نشر شبكة الدفاع الصاروخية المضادة للصواريخ الباليستية حول العالم، وهو المشروع الذي تعارضه روسيا الاتحادية بشدة وخصوصاً نشره في منطقة البحر الاسود، حيث ترى فيه تهديداً لأمنها القومي، خاصة بعد توسيع حلف الناتو شرقا بانضمام دول اوروبا الشرقية إليه.

٢- استشعار روسيا الاتحادية بالتحركات الأمريكية–الأوروبية للتفاوض وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية وربما العسكرية مع إيران، حيث يرى الروس أن خطوات أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية نحو إيران وإن كانت بطيئة فإنها سوف تتطور مستقبلاً، لذلك حرصت روسيا الاتحادية على أن يكون لها السبق في اقامة علاقات استراتيجية مع إيران باعتبارها إحدى أهم الدول الخليجية.

٣- التعامل الأمريكي صوب التقارب الروسي–الإيراني، يعكس قدراً كبيراً من غياب الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالمستجدات السياسية والجيوستراتيجية فالإدارة الأمريكية تسعى إلى تهميش الدور الروسي ليس فقط على الساحة الدولية وإنما في محيطها الإقليمي أيضاً.

من هنا، يعد الدور الروسي في الأزمة النووية الايرانية، واحداً من الادوار التي تميز فيها بالفاعلية والديناميكية في التعامل مع القضايا الرئيسة المثارة على الساحة الدولية، بحكم متانة علاقات روسيا مع جميع الاطراف، لاسيما مع إيران فضلاً عن الحيوية التي اتسم بها هذا الدور من حيث اقتراح مبادرات محددة لتسوية الأزمة، واقتراح حلول بشأن نصوص القرارات المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن هذه الأزمة(١٧).

لقد أصبح التعاون السياسي والاقتصادي بين روسيا وإيران محط اهتمام أكبر، إذ تعد روسيا الاتحادية نفسها الطرف المعني اساساً بالملف النووي الإيراني، لكونها الشريك الاساسي لإيران ومصدر تزويدها بالتكنولوجيا النووية وقد بدأ التعاون بين روسيا وإيران في هذا المجال منذ عام ١٩٩٢ حين وقع البلدان اتفاقيتين : الأولى للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ويتضمن ذلك اجراء البحوث والدراسات وتدريب الخبراء، أما الثانية، فهي تلك الخاصة ببناء محطة نووية في إيران لإنتاج الطاقة الكهربائية(١٨). ومن ثم فأن التوجه الاساسي في التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين هو لتوليد الطاقة، بما فيها الطاقة الذرية.

وقد لاحظ الأميركيون أنه إذا قدر للعلاقات الإيرانية–الروسية أن تكون علاقات استراتيجية فأن ذلك لن يكون في مصلحة الولايات المتحدة، إدراكاً منها لصعود الدور الروسي، وكذلك تزايد قيمة الدور الإيراني اقليمياً، لهذا قامت واشنطن بتحريض وتجنيد للقوى الدولية ضد إيران بحجة نيات طهران لامتلاك برنامج نووي ذي طابع عسكري(١٩).

ولعل من نافلة القول أن روسيا قدمت العديد من المبادرات والمقترحات لحل الأزمة الدولية المتعلقة ببرنامج إيران النووي وبحسب ليونيد ايفانوف، رئيس دائرة العلاقات الدولية

في وزارة الدفاع الروسية عام ٢٠٠١، والذي ذكر أن الموقف الروسي من هذا البرنامج ينطلق من أن إيران دولة ذات سيادة لها كامل الحق في بناء علاقات التعاون بما في ذلك المجال العسكري بحيث لا يتعارض ذلك مع القوانين والمواثيق الدولية وبناءً على هذا يتم التعاون معها[٢٠]. فضلاً عن ذلك دافعت روسيا عن مصالح إيران على شتى المستويات، بما فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجلس الأمن، والثماني الكبار، وبفضل جهود روسيا بالذات استبعدت مسألة استخدام القوة لحل الأزمة الايرانية، ثم أن العنصر السياسي الروسي يبدو واضحاً في الاقتراحات التي قدمتها مجموعة الدول الست في حزيران ٢٠٠٦، وتضمنت هذه الاقتراحات ثلاث فقرات هي[٢١]:

١. برنامج إيران النووي.

٢. تطور اقتصاد إيران.

٣. ضمان الأمن.

إن النتيجة النهائية التي نخلص إليها من دراسة الموقف الروسي في هذا المجال، تتلخص في أن هناك بعض النقاط التي استمرت تعمل بها السياسة الروسية في تعاملها مع الأزمة، ابرزها عدم تأييد التعامل العسكري مع الأزمة بأي صورة، وهو أمر شددت عليه تصريحات المسؤولين الروس، سواء في عهد الرئيس الروسي السابق ميدفيديف أو الرئيس الحالي فلاديمير بوتين. كما رفضت روسيا فرض عقوبات اقتصادية شاملة ضد إيران بشكل يؤثر في المصالح الاقتصادية الروسية مع إيران، وبخاصة تلك المتعلقة بالتعاون النووي في مجال الاستخدامات السلمية[٢٢]. وتأكيداً على ذلك، قال نائب وزير الخارجية الروسي "الكسندر لوسيوكوف" في مقابلة مع صحيفة فريميا نوفوستي الروسية "في تشرين الأول ٢٠٠٨، أن قصف إيران سيكون خطوة خاطئة تقود إلى عواقب كارثية .... وسيكون خطيئة كبيرة دبلوماسياً وسياسياً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، مؤكداً قناعة بلاده، بأنه لا وجود لحل عسكري للملف النووي الإيراني"[٢٣].

إن قناعة الولايات المتحدة بأن أزمة البرنامج النووي الإيراني يجب أن تنتهي سلمياً، واشتداد تأثير الإرهاب في المنطقة، ورغبة الديمقراطيين بفوز يسجلوه نهاية ولاية بوش الثانية، واستمرار التأييد الروسي وبشدة للطروحات الايرانية، وتقدم الدور الاقليمي الإيراني وعدم تراجعها رغم العقوبات الدولية، كلها عوامل قادت إلى إذابة الثلج بشكل كبير بين إيران والولايات المتحدة، وكان أساس هذا الأمر هو الاتفاق النووي بين إيران والقوى الدولية الكبرى، الامر الذي عنى أن العالم اعترف بإيران قوة نووية سلمية، راسماً توجهاَ استراتيجياً جديداً من قبل الولايات المتحدة تجاه إيران، وهو ما سنناقشه في المبحث الثالث من بحثنا هذا.

المبحث الثالث

البرنامج النووي الإيراني

ومستقبل الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران

نشبت الأزمة النووية الايرانية، عقب إقدام إيران على تطوير قدراتها في مجال تخصيب اليورانيوم، وذلك حينما اتضح في أواخر عام ٢٠٠٢ أن الحكومة الايرانية تقوم ببناء منشأتين سريتين الأولى لتخصيب اليورانيوم بالغرب من مدينة ناتنز، والثانية لإنتاج الماء الثقيل بالقرب من مدينة أراك الواقعة غرب طهران، من دون ابلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقد تم اكتشاف هذه المسألة من قيام إيران ببناء هاتين المنشأتين ،بهدف صنع الاسلحة النووية التي تأكدت هذه المزاعم من خلال صور الاقمار الصناعية الاميركية.

وقد تباينت الآراء حول التعامل الأمريكي مع إيران، بيد أنها تراوحت بين رسم الخطط العسكرية، أو بين الداعين للحلول السلمية. وبعد مفاوضات طويلة، توصل الطرفان إلى إعلان الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة الدول الست في فيينا تموز ٢٠١٥.

إن هذه الاتفاقية تأتي تتويجاً للدبلوماسية السرية التي مارستها إيران مع الغرب خلال العقد المنصرم، ويمكن القول بأن الإنجاز الأكبر لهذه الاتفاقية يتمثل في دخول إيران نادي الدول النووية في ظل برنامج "سلمي" واعتراف الأمم المتحدة بها كدولة تمتلك قدرات نووية سلمية، حيث نجحت طهران في إقناع الدول الغربية بالموافقة على استمرار أنشطة منشآتها النووية والاحتفاظ بحقها في التخصيب، إضافة إلى حفظ البنى التحتية النووية الإيرانية، دون المساس بأجهزة الطرد المركزي، واستمرار أنشطة البحث والتطوير فيما يتعلق بأجهزة الطرد الرئيسية والمتطورة، مما يمهد لتحولها إلى أحد أهم الدول المنتجة للطاقة النووية، وخاصة فيما يتعلق باليورانيوم المخصب والماء الثقيل، والاحتفاظ بحقها في دخول الأسواق العالمية وإلغاء جميع القيود على تصدير وتوريد المواد النووية. وبالإضافة إلى الإنجاز "النووي" الذي تترنم به الحكومة الإيرانية؛ شرع الإعلام الرسمي الإيراني في اليوم التالي لإعلان الاتفاق إلى تعداد المزايا الاقتصادية والتي تتمثل في إلغاء كافة أنواع الحظر الاقتصادي والمالي والمصرفي والنفطي، والإفراج عن عشرات المليارات من الدولارات، وإمكانية ضخ كمية هائلة من السيولة في الأسواق الإيرانية جراء رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على البنك المركزي الإيراني وشركة النقل البحري الإيرانية وشركة النفط الوطنية، وشركة النقل النفطية والشركات التابعة لها، والخطوط الجوية الإيرانية والكثير من المؤسسات والمصارف في البلاد، وإتاحة المجال لدخول الشركات الإيرانية في الأسواق العالمية والقطاعات التجارية والتقنية والمالية وقطاعات الطاقة[٢٤].

إن أزمة الملف النووي الإيراني تحولت إلي محور رئيسي في التفاعلات الداخلية الإيرانية في السنوات الأخيرة، بل أنها تعد كذلك أحد أهم آليات الانقسام والفرز بين القوى السياسية، خصوصاً داخل تيار المحافظين الأصوليين الذين سيطروا علي مراكز صنع القرار الرئيسية في الدولة، ويشير بعض المحللين إلى أن التداعيات التي فرضتها تلك الأزمة كانت أحد الأسباب الرئيسية في وصول شخصية معتدلة معروفة بسعيها إلى الانفتاح على الخارج مثل الدكتور حسن روحاني إلى رئاسة الجمهورية، وهو ما دفع حكومة الرئيس حسن روحاني

إلى البدء في حملة دعائية داخل إيران للترويج لما أسمته "المكاسب" التي حققتها إيران من خلال الاتفاق بعد توقيعه مباشرة، حيث استهدفت هذه الحملة المؤسسات السياسية والدينية النافذة في الدولة، فضلاً عن الرأي العام الإيراني، وذلك استباقاً لأية انتقادات يمكن أن توجهها تلك المؤسسات للاتفاق النووي مع الغرب، كما أشار إلي أن جهود الرئيس روحاني حظيت بدعم واضح من جانب المرشد خامنئي، الذي وجّه خطاباً للرئيس أعلن فيه موافقته على نتائج الانتخابات[٢٥].

إن دراسة الاتفاق النووي بصفته نقطة تحول في الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران تفرض علينا الاشارة إلى التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج، وذلك بعرض موقف مجلس التعاون الخليجي من جهة وموقف الدول الخليجية الفردية من جهة أخري، وذلك بالإشارة إلى أن موقف مجلس التعاون الخليجي كمؤسسة إقليمية قد غلب عليه فكرة "الموافقة المشروطة" حيث رحب المجلس الوزاري الخليجي خلال اجتماعه في الكويت في ٢٧ نوفمبر الماضي بالاتفاق بين الدول الكبرى وإيران بشأن برنامجها النووي، شريطة أن يكون مقدمة للتوصل إلى حل شامل لهذا الملف، كما دعا المجلس إلى التعاون التام مع وكالة الطاقة الذرية. أما فيما يتعلق بمواقف الدول الخليجية الفردية، لا يوجد موقف خليجي موحد من هذا الاتفاق، فثمة تباينات واضحة فيما بينها تجاه اتفاق جنيف، حيث سارعت الإمارات والكويت وقطر والبحرين للترحيب بهذا الاتفاق، أما الموقف السعودي فقد غلب عليه التوجس الصريح في بداية الإعلان عن الاتفاق، ثم حدث تحول في الخطاب الرسمي السعودي إلى القبول المشروط حيث أكدت الحكومة السعودية خلال اجتماعها في ٢٥ تشرين الثاني الماضي أنه إذا توافرت حسن النوايا فيمكن أن يشكل هذا الاتفاق خطوة أولية في اتجاه التوصل لحل شامل للبرنامج النووي الإيراني. إن ثمة تخوفات خليجية بأن يكون هذا الاتفاق غير قاصر على البرنامج النووي الإيراني، بل يشمل ملفات إقليمية تعتبرها أحد الأوراق الرئيسية سواء في سوريا أو لبنان أو العراق أو اليمن تم التباحث بشأنها في المباحثات السرية، بما يمنح إيران أدوار تدخليه متزايدة في الملفات الإقليمية، ويمنح الاتفاق

طهران هامشاً أكبر للمناورة. كما أن من أبرز تأثيرات هذا الاتفاق هو تجنب "سيناريو الجحيم" الناتج عن نشوب حرب إقليمية دولية، إذ تجد دول الخليج نفسها مضطرة للاستعداد لاحتمال اندلاع حرب في المنطقة لا تريدها، في ظل التصعيد المتبادل بين إيران من ناحية والولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية أخرى، على نحو كان يوحي بقرب استعدادات لتوجيه ضربة عسكرية لطهران، على اعتبار أن دول المجلس ستكون أحد الأطراف الرئيسية المتضررة من الحرب اقتصادياً وسياسياً وبيئياً، علاوة علي أن واحداً من السيناريوهات المحتملة بشأن التوقيع على هذا الاتفاق هو خسارة دول الخليج لهدف رئيسي لها وهو الإسراع لإسقاط نظام بشار الأسد في سوريا، بحيث بات ممكناً التوصل لحل سياسي للأزمة السورية، بعد تراجع أو تضاؤل إمكانية توجيه ضربة عسكرية لنظام الأسد، والتي كانت وشيكة قبل عدة أشهر، بما يجعل دور هذا الاتفاق هو تفكيك التحالفات الإقليمية في سوريا، بحيث تصبح إيران الضامن الإقليمي لأي اتفاق يتم التوصل إليه لتسوية الصراع الداخلي السوري، ويساندها روسيا باعتبارها الضامن الدولي[٢٦].

إن قراءة مستفيضة لهذا الاتفاق ونتائجه تقودنا للاتي[٢٧]:

١- إن عمليات التفتيش للوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن تثير العديد من المشاكل فيما بعد في حال مبالغة مفتشي الوكالة في أماكن وأسلوب التفتيش.

٢- استطاع الغرب تعطيل البرنامج النووي الإيراني للوصول للقنبلة الذرية. ولذلك يحذر الغرب الرئيس الأمريكي الجديد ترامب من أن انهاء الاتفاق سيقود إيران للوصول لتلك القنبلة.

٣- إن هناك ضغوطاً من داخل الولايات المتحدة، وتحديداً الكونجرس، حيث يرفض الاتفاق كل من الجمهوريين والديمقراطيين، ويرون أنه لن يقضي على البرنامج.

٤- يرجح التزام الطرفين باستمرار الاتفاق، خاصة وأن أوباما لديه رغبة كبيرة في إحراز انتصار كبير للديمقراطيين بعد فشلهم في العديد من الملفات.

٥– أدى اتفاق جنيف إلى استبعاد توجيه ضربة عسكرية لإيران وبالتالي سيحد ذلك من هروب رأس المال من إيران إلى الخارج ويشجع الاستثمار المحلي.

٦– هناك اتجاه عام في إيران نحو التغيير والاعتدال، واتجاه دوائر صنع القرار إلى الانفتاح وتجربة بديل لسياسة المواجهة، ولعل وصول روحاني لرئاسة الدولة يعد عاملاً مساعداً، ولكنه ليس العامل الوحيد والأساسي.

٧– بالرغم من أن الاتفاق النووي الجديد لم يكفل لإيران اجتياز الكثير من الأزمات المالية إلا بشكل محدود، إلا أنه يعد مؤشراً طيباً لإنعاش الاقتصاد الإيراني.

٨– ستظل كل المزايا الاقتصادية للاتفاق والتي ستحصل عليها إيران مرهونة بمدى التزامها بالبنود المتفق عليها.

٩– إن الاتفاق النووي الجديد لن ينتج تأثيرات اقتصادية كبيرة، خاصةً أن إجمالي ما سيعود على إيران من عوائد مالية لا يتعدى ٧ مليار دولار، في ظل الإبقاء على مستويات تصدير النفط الحالية، وعدم الإفراج عن جزء كبير من الأموال المجمدة، واستمرار العقوبات الدولية المفروضة عليها.

١٠–من المتوقع أن تتعامل الدول الخليجية مع إيران في المستقبل كالأتي:

أ– استمرار دول خليجية، وتحديداً السعودية والإمارات، في اتباع سياسات أحادية من شأنها، في بعض الحالات، أن تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة، وذلك انطلاقاً من إدراك عدد من دول الخليج أنها صارت فواعل رئيسية في ميزان القوى في الإقليم، وليس مجرد طرف في لعبة توازن المصالح.

ب– تنويع التحالفات الدولية للدول الخليجية، كالاتجاه مثلاً لإقامة علاقات أوسع مع روسيا وفرنسا كوسيلة لموازنة العلاقات الأمريكية الإيرانية، وذلك في الوقت الذي صارت فيه واشنطن مقتنعة بأن اعتمادها في سياساتها تجاه المنطقة على تحالفاتها العربية لم يعد كافياً.

١١–لن يؤثر الاتفاق النووي الإيراني الغربي سلباً على النفوذ الإيراني في العراق، بل يتيح لها اعترافاً غربياً بنفوذها هناك، ومن غير المحتمل أن تقوم بتغيير سياستها في العراق في الأشهر المقبلة، وسيكون دخولها على خط الصراعات الشيعية هناك من منظور مدى التطور الإيجابي في علاقاتها مع الغرب.

وإذا كان هذا الكلام حول الحال الحاضر، ماذا يمكن أن نقول حول المستقبل؟

بداية، اسئلة كثيرة تطرح: كيف سيكون شكل الاستراتيجية الأمريكية القادمة تجاه إيران؟ لماذا لم تهتم الولايات المتحدة لموقف السعودية وهي الحليف العربي الاهم في المنطقة الذي يرفض التساهل الأمريكي مع إيران؟ هل عمليات التحالف العربي في اليمن تمت برضا أمريكي؟ هل أن زيادة التوتر في العلاقة بين السعودية وإيران هو غرض أمريكي لإدخال المنطقة في توترات طائفية بما يخدم مصالح اسرائيل؟

عند الاجابة عن هذه الاسئلة وللولوج للمستقبل لابد أن نلحظ الاتي:

١. إن حجم التباين والاختلاف الذي يطرح في الغالب في الاستراتيجيات الأمريكية مرجعه الاطار المصلحي والبراغماتي الذي يحكم السياسة الأمريكية، وهو ناجم عن إرث ثقافي يقبل حالة التعددية والاختلاف، واكثر ما يتجلى امامنا من صور ذلك هو في ما تطرحه المؤسسات الفكرية القريبة من صانع القرار الأمريكي في طرح توجهات مختلفة كلها قابلة للتبني عند التعامل مع موقف أو ظاهرة ما[٢٨].

٢. والاستراتيجية كما هو معروف خلاصة لإجمالي توجهات القيادة السياسية أو ما استقرت عنده رؤى صانعي السياسة في كيفية إدارة الشأن الدولي للدولة ذات الصلة (الولايات المتحدة). ولما كانت البنية الثقافية أو ما نستطيع وصفه بالفكر الاستراتيجي السائد بين الدوائر المؤثرة على القرار الأمريكي هي بتباياتها (المحكومة في اطار التوجه الرأسمالي) عنصراً مؤثراً في التوجهات الاستراتيجية ورؤى صانعي السياسة في الولايات المتحدة، فبالتالي ليس من المستغرب تأثيرها في إجمالي الاستراتيجية/الاستراتيجيات التي تنفذها الإدارات المختلفة. بمعنى أنها تعكس مصالح مختلفة.

من النقطتين أعلاه، نجد أنه لا يوجد راي محتم بخصوص الاستراتيجية الأمريكية القادمة تجاه إيران، وأن هذه الاستراتيجية ستتغير طبقاً لما ستؤول إليه الأمور، ولذلك فاحتمالات المستقبل كلها واردة. فمن جهة أن المرحلة قد يشوبها التعاون البناء وذلك لحل الملفات الاقليمية العالقة، إذ أن أي حلول بدون إيران لن يكون لها معنى. ومن جهة ثانية فأن احتمال عودة الصراع من جديد أمر وارد في ظل العودة المحتملة للجمهوريين للرئاسة الأمريكية، وكذلك ما تشهده المنطقة من توتر سعودي إيراني وتهديدات إيرانية صريحة بمعاقبة السعودية على اعمالها (الاجرامية)، وكذلك ما تشهده المنطقة من اصطفافات طائفية وفي ظل مشاريع أمريكية لتقسيم المنطقة على أساس الطوائف والاعراق، وهو مشروع سيستبعد إيران منه حالياً، وسيشمل على المنطقة العربية وحسب.

وعليه، أن مستقبل الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران سيكون ضمن المشهدين الآتيين:

١- مشهد التعاون : ولهذا المشهد مستدعياته، وهي:

أ- المصلحة المشتركة في الحفاظ على الأمن الإقليمي من خطر التنظيمات المتطرفة وابرزها تنظيم الدولة الإسلامية، ذلك أن مصلحة كل من الولايات المتحدة وإيران تقتضي التعاون المشترك، وهو التعاون الذي لاح واضحا في الملف الأمني في العراق ومحاربة التنظيم في مناطق مختلفة.

ب- إدارة الملف العراقي : وهو ملف شائك وفيه تداخلات كثيرة، والمصلحة المشتركة الآن بين الطرفين الأمريكي والإيراني تقتضي التنسيق والتعاون لإدارة هذا الملف، وهو أمر ملحوظ منذ سنوات، ولا تستطيع الولايات المتحدة لوحدها إدارة الملف دون التنسيق مع إيران، ذلك أن للأخيرة حلفاء كثرين في العراق لن يسمحوا بأن تكون إيران في الخطوط الخلفية.

ت- التعامل بواقعية مع التوجه الإيراني نحو التحالف مع روسيا، ضمن المحور الروسي الإيراني السوري، وهنا فأن الولايات المتحدة وبغية التعامل بواقعية مع التطورات الدولية، وحتى لا تجبر إيران للتوجه نحو الروس أفقياً وعمودياً، فأن المصلحة

الأمريكية تقتضي فك حلقات التحالف الإيراني الروسي، بأن يسمح لإيران بهامش حركة تتجه فيه نحو الغرب.

ث- الدور الإيراني المتصاعد، إذ ادركت الولايات المتحدة أن سنوات طويلة من العقوبات لم تسهم في تحقيق ما تريده من التأثير في التوجهات الايرانية، بل على العكس، ازداد تأثير الاذرع الايرانية فاعلية في المنطقة، وتوسع نشاطها وتأثيرها، وبالنتيجة، فأن الاستراتيجية الأمريكية وبغية البحث عن النجاح، ومن مبدأ التعاون مع صاحبة الدور الاكبر، فإنها تجد في إيران الطرف الذي تتطلب المرحلة الحالية والقادمة التعاون معه.

ج- شعور أمريكي مستمد من احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ وما بعدها فحواه أن التطرف الذي يهدد المصالح الأمريكية منبعه الاساس التطرف الموجود عند بعض العرب وليس الايرانيين، ذلك أن التوجه العقيدي لإيران لا يهدد الوجود الأمريكي، ولم تقم جماعات إيرانية بضرب الولايات المتحدة في عقر دارها، وإنما الخلافات حول الادوار الاقليمية.

إن العوامل السابقة تدفع باتجاه تبني الاستراتيجية التعاونية تجاه إيران، وهو تعاون سيتركز على مجالات التنسيق المشترك لاسيما السياسي، والتنسيق الامني في ملفات محددة، وكذلك التنسيق في الجوانب الاقتصادية ومجالات النفط والصناعة والاستثمارات، وفضلاً عن ذلك كله فأن موضوع البرنامج النووي الإيراني لم ينته بالكامل وهو موضوع يتطلب استمرار التنسيق المشترك.

٢- مشهد الاستراتيجية الصراعية: ولهذا المشهد مستدعياته أيضاً وهي:

أ- عدم الثقة الأمريكية بالنوايا الايرانية : فبرغم كل استعدادات التعاون التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة، إلا أن اصرار الايرانيين على لعب دور القوة الاقليمية الاكبر يؤدي بالولايات المتحدة لعدم الثقة بنوايا إيران، ومن يتبع تطور التعامل الإيراني بخصوص برنامجها النووي يجعلنا ندرك أن إيران دولة مراوغة في سبيل تحقيق اهدافها وهي ميزة لها في السياسة الدولية، الامر الذي يثير الشكوك دوماً حول النوايا الايرانية.

ب- القيمة الفعلية والتاريخية للعلاقات (الأمريكية الخليجية) و (الأمريكية السعودية)، فبالرغم من أن العلاقات الأمريكية السعودية تعيش مرحلة من التراجع والبرود إلا أن التتبع التاريخي لها يشعرنا بأهمية تلك العلاقة والاحتمالية الكبيرة لعودتها لسابق عهدها، فلا يمكن الارتكان لفكرة الانتهاء التدريجي بمرور الزمن. ولذلك فأن عودة الدفء لتلك العلاقات سيكون على حساب التوجه الاستراتيجي الأمريكي نحو إيران.

ت- تغيير القيادة الأمريكية: عند مجيء أوباما للسلطة ورث تركة ثقيلة من قبل إدارة سلفه بوش الإبن، وفي سبيل تجاوز اثارها إرتكن هذا إلى الواقعية في التعامل، ومن اشكال تلك الواقعية، التعامل مع إيران. ولكن هذا المبدأ، من الممكن أن يتغير في عهد الإدارة الجديدة للجمهوريين. إن التغيير الجديد سيغير اتجاه الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران نحو الاستراتيجية الصراعية.

وبين هذا الاحتمال وذاك، يبقى من المهم القول، أن الإستراتيجية الأمريكية نحو إيران قد تدخل ضمن المشهدين في وقت واحد، فبينما تتجه لتبني الاستراتيجية التعاونية في ملف ما، فإنها تتجه لتبني النهج الاخر في التعامل مع ملفات اخرى، وهذا المشهد قد يكون الاكثر وروداً وصحة، إذ أن التعامل بواقعية أمر تحتاجه الاستراتيجية الأمريكية القادمة وهو ناتج من وضع الولايات المتحدة ذاته المتراجع وأيضاً نابع من صعود القوى الاخرى التي تشكل إيران معها طرفاً تعاونياً كبيراً، ومن جانب أخر فأن الطموحات الايرانية في تبني دوراً إقليمياً فاعلاً لا تزال تفعل فعلها وهو ما قد يدخل المنطقة في اتون صراعات جديدة إذا لم يتم تقاسم المغانم بشكل مرضي للأطراف جميعاً وهو ما سيولد توتر كبير في العلاقات البينية.

تبقى إشارة أخرى، الولايات المتحدة قوة متراجعة، وإيران قوة صاعدة، وبين هذه وتلك، ملفات عالقة كبيرة تحتاج إدارتها لعمل مضني وفق استراتيجيات فعالة، تأخذ بعين الاعتبار العوامل التي أشرنا إليها، وأيضاً الحراك الدولي والاقليمي، ومن المهم أيضاً أن لا يبقى العراق ساحة لتصفية الحسابات بين إيران والولايات المتحدة، ورقعة يلعب فوقها الطرفان لعبة الشطرنج الاقليمية.

الخاتمـــــة

تمر العلاقات الأمريكية الايرانية بمرحلة من الهدوء بعد توقيع الطرفين للاتفاق النووي، الذي أنهى أزمة البرنامج النووي، وهي الأزمة التي وترت العلاقات بشكل كبير، بعد أن اعتبرت القضية تمس أمن الطرفين وهيبتهما الاقليمية والدولية.

إن إيران الحاضر قوة اقليمية لا يمكن تجاوزها عند مناقشة أي قضية من قضايا الشرق الأوسط، وقد عملت إيران جاهدة على حصد هذه المكانة الاقليمية منذ انتهاء الحرب مع العراق ١٩٨٨، وبدهاء سياسييها وظفت التطورات التي حصلت لصالحها فاستغلت الحرب على الارهاب للتقرب من الولايات المتحدة والعالم الغربي وكذلك تخلصت من نظامين سياسيين يكنان لها العداء وهما نظام طالبان والنظام العراقي.

وعليه، إن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قوة اقليمية مثل إيران لابد أن تنطلق من حسابات طويلة الأمد مبنية على الربح الممكن وتجنب الخسائر المحتملة، وما التوصل للاتفاق النووي إلا خطوة في هذا الطريق.

إن دفء العلاقات الأمريكية الإيرانية، وما ستكون علية نوعية الاستراتيجية الأمريكية القادمة تجاه إيران لها تأثيراتها على المنطقة، ذلك بحكم الفواعل الذين يرتبطون بإيران في المنطقة العربية، وبحكم الامتداد الإيراني، وبحكم التطورات الحاصلة، إذ ربحت إيران لحد الأن من كل التطورات، فالسعودية جلست مع الحوثيين للتفاوض ولم تنجح عاصفة الحزم في انهاء تأثيرهم، كما أن السعودية وتركيا وهما المنافسان الشديدان لإيران على تزعم المنطقة فشلا في إنهاء وجود النظام السوري الحليف للأخيرة، مما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية ستحدد نوعية استراتيجيتها وفقاً لما يمكن أن نتائج التحرك، فأي تحرك عدواني ضد إيران برأينا لن يخدم العراق إلا إذا كانت نتائجه محسومة وسريعة، ولن يخدم المنطقة إذا بقيت الظروف الحالية كما هي.

إن الولايات المتحدة تهيء المنطقة العربية لوضع جديد، مليء بالتوترات، حيث استنزاف رؤوس الاموال العربية، وإعادة رسم خارطة المنطقة من جديد، لكن بنفس الوقت

اعتقد أن إيران حاضراً ستكون مستثناة من هذا المخطط، رغم أن فوز ترامب من الممكن أن يؤدي لتوترات في العلاقات البينية، ومن اساليب التوجه الأمريكي نحو إيران التوجه نحو الاقليات كما توجهت نحو الاقليات العربية، وتغازلها بحقوق الانسان وحق تقرير المصير، لكن هذا يحتاج وقتاً طويلاً، فالاستراتيجية الأمريكية في المستقبل القريب ستركز على توزيع الارباح بينها وبين القوى لمهمة وعلى رأسها إيران.

الهـــوامـــش و المصـــــــادر

(١) كريستوفر وكيفين بيراينو وباياك ديغاشينبة، العقيدة الايرانية في الشرق الأوسط، مجلة نيوزويك (الطبعة العربية)، ١٨–٢٥ تموز ٢٠٠٦. نقلاً عن صحيفة الحياة اللندنية، ٢٦ تموز ٢٠٠٦.

http://www.daralhayat.com/culture/media/07-2006/item- 2006 0125-a6acd64a/Story.html.

(٢) وإن كانت لا توجد وثائق رسمية يمكن الاعتماد عليها في الكشف عن حجم المساومات التي جرت بين الحكومتين الأمريكية والايرانية ازاء العراق، إلا أن قراءة ناقدة لإجمالي التطورات في العراق للمدة ٢٠٠٣–٢٠٠٦ تفيد أن الولايات المتحدة قد غضت الطرف عن تدخل ايراني في الشأن العراقي إلى درجة اعاقت قدرتها على ادارة فاعلة لازمة البرنامج النووي الإيراني نظرا لتغييرات الوضع الميداني في العراق، التي اجبرت الولايات المتحدة على عقد مؤتمر دولي لمناقشة سبل السيطرة على اعمال العنف فيه وبمشاركة إيران ودول أخرى في ١٠ آذار ٢٠٠٧.ويمكن النظر في التحليلات التي يقدمها الكاتب مصطفى عبد العزيز في :مصطفى عبد العزيز مرسي، البعد الأمريكي في أزمة الملف النووي الإيراني، صحيفة الحياة، (طبعة بيروت)، ٣٠ آيار ٢٠٠٦، ص٧.

(3) Michael E.O'Tlanon, Susan E.Rice, James B.Steinberg, The New National Security Strategy and Preemption, Policy Brife, Washington, The Brookings Institution, No113, December, 2002, <http://www.brook.ed/fp/projects/homeland/assess.htm>.

(٤) وابرز ما قامت به الولايات المتحدة هي الزيارات لكبار المسؤولين، وظهور مؤشر على ما بدء يعرف بمحور (الدول الخليجية زائداً مصر والاردن)، مع مستهل تشرين الأول ٢٠٠٦. انظر تقرير، اجتماع ٦+٢ مع رايس، لسنا محور ضد أحد، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية ٤ تشرين الأول ٢٠٠٦.

http://www.asharalawsat.com/leader.asp?section=3 article=101727.

(٥) وكان اهمها سلسلة الضغوط التي بدأت إدارة بوش الإبن تمارسها عبر كبار مسؤوليها على الحكومة العراقية في نهاية تشرين الأول ٢٠٠٦. انظر: بايدن وكيسنجر يحذر أن من عواقب انسحاب مبكر ، صحيفة الحياة، ٣ ايار ٢٠٠٦.

www.daralhayat.com/world-news/america/05-2006/item-20060502.story.htm.

(٦) مع ملاحظة أن قضية الارهاب ليس شيئاً مستحدثاً في السياسة الأمريكية فحتى ادارة كلنتون قد اعطت له اهتمام ملحوظ. انظر:

Joseph Brewda, Clinton Bans Fundraising by 12 Midenst Terrorist groups, EIR, Feb 10, 1995, PP50-52.

(7) <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2006/01/20060131-10..html>.

(٨) د. بشير زين العابدين، تطور العلاقات الأمريكية الايرانية ٢٠٠٢-٢٠١٥...، ٢٠١٥/٩، انظر الموقع الالكتروني

http://www.almoslim.net/node/238885

(٩) السفير اينهورن، يتعين على إيران وضع حد لسلسلة الاخطاء التاريخية، حوار عادل الدقاقي، تقرير واشنطن، العدد ٥٧، آيار ٢٠٠٦.

www.taqrir.org/showarticl.cfm?id=375.

(١٠) باتريك سلاوسن، موقف امريكا من إيران هو نفس موقف محمد البرادعي،حوار عادل الدقاقي، تقرير واشنطن، العدد ٥٦، نيسان ٢٠٠٦.

www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=350.

(١١) جوزيف سبرنيسيون، لم ترغم أي دولة على التخلي عن برامجها النووي في التاريخ، حوار عادل الدقاقي، تقرير واشنطن، العدد ٤٦، شباط ٢٠٠٦.

www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=343.

(١٢) توماس جورجيسيان، العراق وإيران يعودان مرة اخرى لساحة الكونغرس، تقرير واشنطن، العدد ٤٦، شباط ٢٠٠٦.

www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=285.

(١٣) الكلام نقلا عن د. زين العابدين، مصدر سبق ذكره، نقله عن :

Vali Nasr (2004) "Regional Implications of the Shia Revival in Iraq", The Washington Quarterly, Summer 2004, pp. 7-24.

(١٤) المصدر السابق نفسه.

(١٥) وضمن الكلام اعلاه، قد نتفق جزئيا مع فكرة مفادها أن رؤية الإدارة الأمريكية تنسجم مع الطرح الإيراني في مجال تمكين الأقليات؛ حيث حثت دراسة لمركز "راند" وزارة الدفاع الأمريكية على إعداد خطط فورية لتقسيم المنطقة ووضع ترتيبات نهائية لجغرافيتها السياسية على نسق اتفاقية

دايتون (١٤ ديسمبر ١٩٩٥) وذلك بالتزامن مع وجود القوات الأمريكية والإيرانية جنباً إلى جنب في المعارك الدائرة بآمرلي وسنجار شمال العراق.

(١٦) زينب عبد الحسين، الاهمية الجيوبولتيكية لمنطقة البحر الاسود وتأثيراتها في مستقبل الاستراتيجيات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٦، ص ٤٥-٥٠.

(١٧) احمد ابراهيم محمود ، الدور الروسي في الأزمة النووية الايرانية ، ملف الاهرام الاستراتيجي ، كانون الثاني ٢٠٠٧ ، القاهرة ، ينظر الرابط : *http " www . ahram . org . eg . ' asps*

(١٨) نورهان الشيخ ، التعاون الاستراتيجي الروسي– الإيراني الابعاد والتداعيات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٠، كانون الثاني ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٤١.

(١٩) سيد حسين موسوي ، الآفاق المستقبلية للأزمة النووية الإيرانية ، شؤون الأوسط ، العدد ١٢٣، صيف ٢٠٠٦، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، ص ٥. وكذلك انظر : حميد نعمة عيدان جلود، دور المبادرات السلمية في ادارة العلاقات الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤، ١٣٢.

(٢٠) بشير عبد الفتاح ، العلاقات الايرانية الروسية ابعاد التعاون العسكري بين روسيا وإيران ، مختارات إيرانية، العدد ٩ ،نيسان ٢٠٠١، الرابط الالكتروني : *www . albainah . net*

(٢١) س . غ لوزيانين ، عودة روسيا إلى الشرق الكبير، ترجمة هاشم حمادي، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت، ط١، ٢٠١٢، ص ١٣٥.

(٢٢) مروة وحيدة ، البرنامج النووي الإيراني بعد محطة بوشهر ، ملف الاهرام الاستراتيجي ، تشرين الأول ٢٠١٠، القاهرة ، انظر الموقع :

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=362602

(٢٣) احمد نوري النعيمي، مشروع البرنامج النووي الإيراني .. مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٤٢، ٢٠١١ ، ص ٣٨.

(٢٤) د. بشير زين العابدين، مصدر سبق ذكره.

(٢٥) أن هناك العديد من الانتقادات تم توجيهها إلى الحكومة الإيرانية، ومنها اعتبار الاتفاق الأخير يحرم إيران من برنامجها النووي السلمي فيما يمكن لإسرائيل استخدام القنبلة النووية، ويفقد إيران زمام المبادرة في المفاوضات، في إشارة إلي أن الغرب نجح في فرض خيارات ضيقة أمام المفاوض الإيراني بشكل أفقده حرية الحركة وهامش المناورة الذي كان من الممكن أن يؤدي إلي نتائج أكثر إيجابية، كما قلل خصوم الرئيس روحاني من تأثيرات الاتفاق النووي الجديد علي الاقتصاد الإيراني، خصوصاً أن إجمالي ما سيعود علي إيران من عوائد مالية لا يتعدى ٧ مليار دولار، في ظل الإبقاء علي مستويات تصدير النفط الحالية التي تمثل حوالي ٦٠% مقارنة بعام ٢٠١١، وعدم الإفراج عن جزء كبير من الأموال المجمدة. كما أن المحافظين الأصوليين كانوا ينتظرون إخفاق رهان الرئيس روحاني على التوصل إلى اتفاق مع الغرب حول الملف النووي، من أجل فرض مزيد من الضغوط عليه، لمنعه من فتح عدد من الملفات السياسية المهمة، علي رأسها رفع الإقامة الجبرية عن كل من موسوي وكروبي، وتوسيع هامش الحريات السياسية، وإجراء مصالحة وطنية بإعادة بعض القوي التي كانت منتمية للتيار الإصلاحي وما زالت تؤمن بنظام الجمهورية الإسلامية وبولاية الفقيه إلي داخل النظام مرة أخري، وهو ما يقابل برفض حاسم من جانب المحافظين الأصوليين، الذين يتخوفون من أن يؤدي ذلك إلي تكريس الاختلال القائم في توازنات القوي، الذي أنتجه فوز الرئيس روحاني باكتساح ومن الجولة الأولي في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ١٤ يونيو ٢٠١٣، علاوة علي أن ثمة مؤسسات أخري، علي غرار الحرس الثوري، ربما تسعي إلي عرقلة جهود روحاني لتنفيذ برنامجه السياسي، والتي ربما تتزايد بعد توقيع الاتفاق النووي، خاصة نتيجة لما يفرضه الاتفاق النووي من تداعيات سلبية على مصالح الحرس علي الصعيد الاقتصادي تحديداً، خصوصاً أن أي تسوية شاملة للملف النووي سوف تؤدي إلى فتح إيران أمام الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي حرمان الحرس من المكاسب التي حققها على الصعيد الاقتصادي بسبب العقوبات التي فرضت علي إيران، والتي قلصت بشكل كبير من حجم هذه الاستثمارات، ما دفع الشركات التابعة للحرس إلى الحلول مكانها.

(٢٦) محمد عز العرب، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط حلقة نقاشية حول "الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الاستراتيجية "، وذلك يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٣/١٢/٣، القاهرة

Ncmes.org/ar/events/169

(٢٧) المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط حلقة نقاشية حول "الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره.

(28) *Samuel P.Huntington, "The Erosion of American National Interests", Foreign Affairs, Washinton, Sep.Oct 1997, pp 33-45.*

The Future of American Strategy Towards Iran & Its Regional Impacts

Assistant Prof. Dr. Amer Hashim Awad
Center for Strategic and International Studies - Baghdad University

Abstract

Since the declaration of the Islamic Revolution in Iran in 1979, Iran consider the United States as a Great Satan. Therefore, the general status of the relations between both parties was overwhelmed by hostility and mutual mistrust. A status had been lasted entirely till 1991, and partly till 2003. As the US occupation of Iraq was as a sign of unprecedented cooperation between the United States and Iran.

However, American strategy towards Iran remained cautious, especially with the outbreak of the Iranian nuclear program crisis that emerged after finding out that Iran's building for two nuclear facilities which have not been authorized by the International Atomic Energy Agency. As the crisis lasted until reaching to the famous agreement of 2015 between both parties.

The research will discuss the development in US strategy toward Iran, and its relationship with the regional area, the prospects for the future, would the Iranian - American rapprochement have negative or positive consequences? How would it be reflected on the American projects in the region? Would Iran be included or not?